{فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ}

١٠ شعبان ١٤٣٤هـ || ١٩ يونيو ٢٠١٣م

الحمد لله القوي المتين، والصلاة والسلام على من بُعث بالسيف رحمةً للعالمين، أما بعد:

قال الله تعالى: {وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ} [يونس: ٧١].

سبحان الله! ما الذي جعل نوحًا يتحدى قومه هذا التحدي المثير، ويغري بنفسه خصومه وحلفاءهم وأنصارهم وآلهتهم؟ ما الذي جعل نوحًا يثق هذا الوثوق؟ ما الذي كان معه من قوة وعدة وأتباع؟ إنه سلاح إبراهيم وموسى وعيسى -عليهم السلام-، وسلاح أتباعهم، سلاح نبينا ﷺ، سلاح أبي بكر وعمر وعثمان وعلي -رضوان الله تعالى عنهم-؛ وهذا هو سلاح الدولة الإسلامية، وسر وجودها، واستمرارها، ومنه تنبع قوتها، وعن طريقه يأتي مددها، نعم! ما لها من دون الإيمان من قوة ولا عدة، وما عندها من غيره أجندة، ويزعم أعداؤنا أنها تمدنا دولٌ وتدعمنا حكومات! وتمولنا أحزاب وعندنا أجندات! {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}.

سبحان الله، أوَما علم القاصي والداني أننا لم نتصالح مع أيٍ من الحكومات، علاوةً على أن ننفذ لهم أجندات، أوَلم يجتمع العالم بأسره على قتالنا؛ وحتى حكام العرب الذي لم يجمعوا من قبل ولن يجمعوا من بعد على شيء قط، كما أجمعوا على حربنا، ويزعمون أنها دولة كرتونية، دولة أوهام لا وجود لها إلا في الشبكة الإلكترونية؛ وإذا ما أعلنت عن جديد من جديدها، ارتعدت فرائص أعدائها وجُن جنون حسادها!

سبحان الله، أتخيفكم كل هذا الخوف وتزعمون أنها دولة وهمية!

أتغيظكم كل هذا الغيظ، وليست كما تزعمون سوى أحلام وردية!

لم نعلن الدولة إلا بعد أن تمكنا في العراق، وبدأنا برفع المظالم وإعادة الحقوق، وتطبيق شرع الله؛ فرمتنا الناس عن قوس واحدة، ولا بد من هذا لمن أتى بمثل هذا!

فتعرضنا لضربات مزلزلة قاصمة، فصمدنا بفضل الله وحده، محنة إثر محنة، وفتنة بعد فتنة؛ سبع سنين عجاف شداد، مضت على إعلان الدولة، وحربٌ عليها ضروس مستعرةٌ لم تهدأ يومًا، حربٌ على كافة الأصعدة: العسكرية والاقتصادية والفكرية؛ تزداد ضراوة كلما حققت الدولة تقدمًا أو انتصارًا، وهذا هو حال الدولة مع طواغيت العالم وأنصارهم، ففي الإعلام يصورونها دولة وهمية، كما ينظر لها علماء السوء أنصار الطواغيت، وفقهاء القعود ودعاة الانبطاح؛ وفي الحقيقة وعلى الأرض، لا ينظرون لها إلا كما تنظر لها أمريكا والغرب، ولا يتعاملون معها إلا كدولة إسلامية، ومصدر للخطر والقلق والرعب لليهود والصليبيين وأذنابهم من الطواغيت، ولما كان القدح والتشويه والطعن والافتراء، أسهل الوسائل لحرب الدولة وأسرعها، سارع إليه أعداؤنا وخصومنا فور إعلاننا عن بدء تحطيم حدود سايكس وبيكو بامتداد الدولة إلى الشام، فاستنفرت العمائم من علماء السوء، ليُلبسوا على المسلمين، ويشوشوا على المجاهدين، وشمرت عن ساعد الجد المخابرات، وحيكت وحبكت المؤامرات، فغردت المعرفات، وطبلت الفضائيات، ونعقت الأبواق في كل مكان، وظهرت الأحقاد والأضغان، فصار لا بد لنا من أن نرد على بعض ما يُفترى علينا ونُتهم به؛ وأقول على بعض، لأننا لن نستطيع في هذا المقام رد جميع الفرى والتهم، فما أكثرها، وسنكتفي بالرد على أهم ما يمس دولتنا ومنهجنا وعقيدتنا، وسأبدأ بما نعتقد أنه سيثار علينا بعد الخطاب الأخير للشيخ البغدادي –حفظه الله–، الذي حسم فيه قضية تمدد الدولة وبقائها في الشام، والذي تطرق فيه إلى رسالة منسوبة للشيخ الدكتور أيمن الظواهري –حفظه الله–، وأبدأ بهذا، لما له من أهمية وتأثيرٍ مباشرٍ على جبهات القتال، ولما في تأخير بيانه من مفاسد واختلال للأحوال، فنقول وبالله المستعان:

إنه لا يخفى على المسلمين الحادث الأليم، الذي فجعهم وآلم كل موحد، وأدمى قلب كل مجاهد، ألا وهو الانشقاق الذي حصل مؤخرًا في صفوف المجاهدين في الشام، وقد وردتنا آخر المطاف من هذه الفتنة، رسالة وزعت في الجوامع وحواجز الجيش الحر والسيطرات، ونشرت في وسائل الإعلام والفضائيات، تحتوي على أحكام وأوامر وملابسات، وقد نسبت للشيخ الدكتور أيمن الظواهري –حفظه الله–، على ما تضمنته من مآخذ وقرارات لا تأتي إلا بمفاسد كبيرة، لا يختلف عليها اثنان من المسلمين عايشا واقع الحال على الأرض في الشام، وهذه جملة من مآخذنا عليها:

أولاً، إن في الرسالة أمرٌ يؤدي إلى معصية، ألا وهي تفريق صف فئة من أكبر فئات المسلمين المجاهدة على وجه الأرض، وتشتيت لشملها، وهذه التفرقة متحققة يقينًا، ومتحققة بغلبة الظن، فأما يقينًا فمن وجهين:

الأول: تقسيم الجماعة الواحدة حسب الحكم الوارد في الرسالة إلى واحدة عراقية وأخرى سورية.

والثاني: تفرق عددٍ من الجماعات والكتائب، ممن التحق بالدولة بعد عزل بعض الأمراء في الجانب الشامي، وقد كانت تلك الجماعات والكتائب تمتنع عن الالتحاق بالدولة لما رأوه من انحرافات ومآخذ شرعية على بعض الأمراء من أصحاب القرار في الجبهة، وقد صرح أمراء تلك الجماعات والكتائب بالاستقلال مجددًا، إذا ما آل أمر الجهاد في الشام إلى أولئك، هذا فضلاً عن امتناع المزيد من الجماعات والكتائب الأخرى عن الالتحاق بالدولة يقينًا لذات السبب، وأما وقوع التفرقة بغلبة الظن حال التقسيم، فإن العدد الأكبر من الجنود سيشكلون جماعات ومجاميع جديدة، ومنهم من سينسحب مع الدولة إلى العراق، ومنهم من سيجلس في بيته بذريعة اعتزال الفتنة، ومنهم من سيلتحق بجماعات أخرى، ومنهم من سيلتحق بالمنشقين، وهذا جاء على ألسنتهم، فهل يجوز شرعا تقسيم الجماعة الواحدة المجاهدة وتفريقها وتشتيت شملها على هذا النحو؟! أهذا معروفٌ أم منكر؟! أهذا إصلاح أم إفساد؟! منجاةٌ أم مهلكة؟!

إن المعلوم من دين الله تعالى، أن الشرع الحنيف ينص بصريح الآيات والأحاديث على جمع وتوحيد المتفرقين، والحفاظ على وحدة المتحدين، ولا خلاف أن الفرقة والاختلاف محرمان ممقوتان؛ وكونهما بعد الاجتماع والائتلاف، أشد حرمةً وأكبر مقتًا، وهذا مما هو معلوم من الدين بالضرورة، قال تعالى: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران:١٠٣]. قال الإمام القرطبي –رحمه الله–: (فإن الله تعالى يأمر بالألفة، وينهى عن الفرقة؛ فإن الفرقة هلكة، والجماعة نجاة)، وقال ابن كثير –رحمه الله–: (وقوله: {وَلَا تَفَرَّقُوا}، أمرهم بالجماعة ونهاهم عن الفرقة).

ومن أقوال علماء الأمة في موضوع الاجتماع وأهميته، والتفرق وخطورته، ما كتبه شيخ الإسلام –رحمه الله– قائلاً: (إنَّ من القواعد العظيمة الَّتي هي جماع الدِّين: تأليف القلوب واجتماع الكلمة، وصلاح ذات البين؛ فإنَّ الله يقول: {فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ} [سورة الأنفال:١]، ويقول: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران:١٠٣]، وأمثال ذلك من النُّصوص الَّتي تأمر بالجماعة والائتلاف، وتنهى عن الفرقة والاختلاف، وأهل هذا الأصل هم أهل الجماعة، وكما أنَّ الخارجين عنه هم أهل الفرقة)، ويقول أيضًا: (وإذا تفرَّق القوم، فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا، صلحوا وملكوا؛ فإنَّ الجماعة رحمةٌ والفرقة عذابٌ)، انتهى. وجاء في الدرر السنية ما نصه: (ودلت أصول الشرع أيضًا على تحريم ما أوجب الفرقة، واختلاف الكلمة

والمشاقة) انتهى. والأمر الوارد في الرسالة ينص على التفرق ويؤدي إليه، وقد أثبتنا ذلك يقينًا، لذا فإنه يؤول إلى معصية ومهلكة لا محالة، ويؤدي إلى شر في مقتضى السياسة والإيالة.

ثانيًا: إن إقرار ولاية مكانية، لا تفصلها عن أرض الواقع إلا حدود سايكس وبيكو التي فُرضت على أمتنا، تكريس لتلك الحدود المشؤومة التي مزقت جسد الأمة، وفرقت شعوبها، وخيلت إليهم أن هذا الرسم الجغرافي هو بمثابة شرع منزل، لا محيد عنه، والإسلام لا يعرف حدودًا مرسومة يتقوقع فيها، أو يجمد عند خطوطها، والإسلام أتى للدعوة والانتشار، وعلى هذا جرت عادة هذا الدين في التاريخ، فتقسيم الجماعة إلى جماعتين: إحداها عراقية، وأخرى سورية، حسب الحدود، وأمر كل منهما بالتزام الحدود الملعونة، وعدم تخطيها مخالفة لمنهجنا وما نؤمن به، ولقد كان أبو بكر وعمر -رضي الله عنهما- يحركون الجيش والقادة بين العراق والشام، ولا فرق بين الجيشين، وهذا ما نفعله الآن من تحريك قطاعاتنا وقاداتنا، وعدم التفرقة بينهما؛ بل حتى الرافضة الأنجاس يفعلون هذا، ويحركون قطاعاتهم بين إيران والعراق والشام، ولا يفرقون بينها، وإن الذي تعلمناه من ديننا، وربانا عليه مشايخنا، أن لا نعترف بحدود سايكس-بيكو، وأن لا يكون لها في أعماقنا أي حظٍ أو أثر، فإلى ماذا استندت تلك الرسالة في هذا التقسيم؟! وعلى ماذا اعتمدت في هذه التفرقة؟!

ثالثًا: لم تكتفِ الرسالة بالأمر المؤدي إلى التفرقة والشتات فحسب، بل جاء خطابها منذ بدايتها، موجهًا إلى جماعتين منفصلتين: فأقرت المنشقين العصاة على انشقاقهم، ووصفتهم بالطائفة الشريفة الكريمة الفاضلة، وزعمت أنها جماعةٌ منفصلةٌ مستقلةٌ؛ وهذا خلاف الواقع، وفيه ظلمٌ للدولة، فإن الجميع يعلم أنها جماعة واحدة، وأن اسم (جبهة النصرة) ما هو إلا غطاءٌ أمنيٌ إعلاميٌ لوجود الدولة في الشام وعملها، وإن أميرها ما هو إلا جنديٌ من جنود الدولة.

وَلَيسَ يَصِحُّ في الأَفهامِ شَيءٌ *** إِذا اِحتاجَ النَهارُ إِلى دَليلِ

رابعًا: إن الإقرار لمن شق عصا الطاعة وفرق الجماعة على فعله لهو سنٌّ في الإسلام لسنة سيئة، لئن سرت لا قدر الله، فلن تخلو ساحة جهادية منها، ولن تقوم للمسلمين جماعة أبدًا، ولعلنا نتفاجأ غدًا، بمن يخرج علينا في إحدى الولايات مبايعًا غيرنا، مطالبًا بحقه بالاستقلال والانفصال.

خامسًا: لقد نقلت الرسالة حكمًا عن قاض حكم بين طرفين لم يرهما، ولم يرَ أحدهما الآخر، ودون أن يُعرف الشهود، ولا أن يُعرف ما نقلوا أو كتبوا عن الخصمين، فهل يجوز لقاض أن يقضي عن طريق رسائل

تكتب من الطرفين؟! فيُبنى عليهما الحكم بلا تأكد ولا تثبت! ومن ثم يُحكم على أحدهما من غير أن يعلمه بمناطات الإدانة القضائية التي بموجبها حُكم عليه، فيقر بها أو ينفيها ويدافع عن نفسه، ألا يحق له أن يعرف الشهود ليثبت للقاضي أنهم من الخصوم أو ممن لا تصلح شهادتهم؟!

روى الترمذي عن عائشة –رضي الله عنها– مرفوعاً: "لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا مَجْلُودٍ حَدًّا وَلَا مَجْلُودَةٍ وَلَا ذِي غِمْرٍ لِأَخِيهِ وَلَا مُجَرَّبِ شَهَادَةٍ وَلَا الْقَانِعِ أَهْلَ الْبَيْتِ لَهُمْ وَلَا ظَنِينٍ فِي وَلَاءٍ وَلَا قَرَابَةٍ".

سادسًا: لقد جاء الحكم في الرسالة بتخطئة الطرفين، فكان خطأ الأول في أمر اجتهاديٍ واردٍ فيه الخطأ والصواب؛ إن أخطأ فله أجرٌ، وإن أصاب فله أجران، ألا وهو توقيت الإعلان الذي فرح به المجاهدون، واستبشر به المسلمون، وأما خطأ الثاني فقد كان شنيعًا إذ شق الصف، وفرق الجماعة، وفجع الأمة، بإعلان ذلك على الملأ؛ فشمت العدو، وأرجف بالمجاهدين، فماذا كان الحكم على هذين المخطئَين؟! سلب الأول ولايةً كانت له وإعطاؤها للثاني الذي لم تكن له، مكافأة له على شقه للصف ومعصيته وخطئه، وإقرار لسنته التي سنها وتثبيتًا لها، وإعطاؤه إمارة طلبها وحرص عليها واستأثر بها، وشق الصف لأجلها، فسبحان الله، في أي ميزان نزل هذا الحكم؟! وهنا لا بد أن أبين أمرًا قد جهله أو تجاهله الكثير، وكُذب فيه على الأمة، وصُور لها خلاف الحقيقة فيه، ألا وهو أن الغالب من الناس أصبح يظن أو يعتقد أن إعلان امتداد الدولة في الشام كان السبب في الانشقاق والعصيان، وهذا كذبٌ وافتراءٌ يضاف إلى قائمة الاتهامات على الدولة، ألا فليعلم الجميع، أن الانشقاق والعصيان، كان قبل إعلان الدولة، وليس له أي علاقة بالإعلان؛ إلا أن المنشقين اتخذوه ذريعة وأظهروا الانشقاق إثر إعلان الدولة، فأوهموا الأمة أن الانشقاق حدث بسبب الإعلان، وإنما الحقيقة خلاف ذلك، إذ كان الانشقاق من أهم الأسباب التي جعلت الدولة تسرع بالإعلان، وذلك لردع حركة الانشقاق، ورأب الصدع، وهذا ما تم بالفعل ولله الحمد.

سابعًا: في أي ميزان ينزل الحكم بتقسيم الجماعة وتفريقها؟! وقادة المجاهدين وعلماء الأمة والمسلمون جميعًا يدعون صباح مساء إلى وحدة الصف وتوحيد الكلمة، في أي ميزان ينزل الحكم بالرسالة بأمر المجاهدين بالانسحاب من الشام؟! وقادة المجاهدين في كل مكان يتمنون اللحاق بالشام، في أي ميزان ينزل الحكم في الرسالة بإخراج الدولة الإسلامية من الشام؟! وعلماء الأمة يحثون المسلمين، كل المسلمين على النفير إلى الشام، كيف يرضى الحكم في الرسالة، أن تقبع ليوث الدولة الإسلامية خلف الساتر الترابي تنظر إلى المسلمين في الشام، تنتهك أعراضهم، ويذبحون، ويقتلون، وتراق دماؤهم، والروافض تحشد لهم من كل حدبٍ وصوب؟!

كلا! لن يمنعنا أحدٌ من نصرة أهلنا في الشام، لن يمنعنا أحدٌ من قتال النصيرية والجهاد في الشام، لن يمنعنا أحدٌ من البقاء في الشام، وسوف تبقى العراق والشام ساحةً واحدةً، جبهةً واحدةً، قيادةً واحدةً، ولن تفصل بينهما حدود.

وقسمًا، قسمًا، لنهدمن الساتر، ولنردمن الخندق، ولنزيلن الأسلاك، ولتمسحن الحدود من الخارطة، ولتزالن من القلوب، ولتضربن المفخخات الروافض من ديالى إلى بيروت، وقسمًا، قسمًا، لنردعن النصيرية وحزب اللات.

فهذه بعضٌ من مآخذنا على الرسالة المنسوبة وحكمها، ولولا أنها نشرت في العلن، ووزعت على الملأ، لما ذكرناها أو تعرضنا لها، ولكن مؤامرةٌ كبيرةٌ تحاك ضد الدولة الإسلامية خاصة، والمجاهدين عامة، وأما تطبيق تلك الرسالة وإنزال ما فيها من حكم على أرض الواقع، فذلك متعذرٌ وغير ممكن، فماذا نفعل بآلاف من جيش الدولة، لا يقبلون بالقيادة الجديدة للشام؟! هل نسحبهم للعراق خلف الحدود السورية؟! وهل ستستوعبهم ساحة العراق؟! ومن يسد الثغور التي سيخلفونها في الشام حال استيعاب العراق لهم؟! ومن سيتحمل الإثم والوزر إذا اجتاح الصائل المناطق المحررة، واستباح دماء وأعراض المسلمين؟! ماذا نفعل بآلاف آخرين لا يقبلون بعودة الجبهة ولا ينصاعون لقيادتها الجديدة، ولا يقبلون الانسحاب للعراق، وخصوصًا أن المنشقين سنوا لهم سنةً، وألفوا لهم كتبًا في جواز بل استحباب عصيان الأمراء؟! فهل يشكلون جماعة جديدة؟! ولمن سيكون ولاؤها وتبعيتها؟! أم أنهم يعلنون إمارة مستقلة؟! ويا هل تُرى لو أن أحدهم خرج مبايعًا كما فعل سلفه فهل ستقبل بيعته؟! وكيف يتم تقاسم الأسلحة والمعدات والمقرات؟! وهل سيتراضى كل الأطراف أم أنها ستكون بينهم محاكم؟! ومتى تنتهي تلك المحاكم؟!

ونريد إجابة عن هذا السؤال: كيف نضبط جنودنا ونسد ثغورنا؟! ومن سيبقى في ثغور العراق إذا قسمنا الجماعة إلى سورية وعراقية وقد اختار لنا النبي ﷺ الشام؟! فهذا فيما يتعلق في الرسالة المنسوبة.

ولقد اجتمع مجلس شورى الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتشاور مع الولاة والأمراء وطلبة العلم في الدولة والقادة والوجهاء، وتم اتخاذ القرار؛ فجاء الرد على الرسالة في خطاب الشيخ المجاهد أبي بكر البغدادي -حفظه الله-.

ومن عظيم ما نُتهم به ويُفترى علينا أننا نستحل دمَ الناكث لبيعتنا، ونعده خارجيًا، وأن هذه سياسة الدولة في العراق -معاذ الله-، {سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ}، معاذ الله، أن نقتل أو نستحل دم من ينقض بيعتنا أو ينكث عهدنا، أو يفارق جماعتنا، ونبرأ إلى الله من ذلك؛ فهذا أقبح من يفترى علينا، ولقد بلغني أن أناسًا من ثعالب وضباع الجهاد، يقولون لإخواننا ممن لُبس عليهم، وانشقوا مع المنشقين: أن الدولة تستحل دماءهم، ويبثون بينهم الرعب، بأنه ستعمل عليكم الكواتم واللاصقات؛ فنقول لهم: لا تصدقوا تلك الافتراءات، وإنا نذكركم بأن تتقوا الله، بنبذ الفرقة والعودة إلى الجماعة، ووحدة الصف إلى أحضان إخوانكم في الدولة، {وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ}.

هذا ما تيسر لنا في هذا المقام، ونكمل -إن شاء الله- لاحقًا الرد على أهم ما يُفترى علينا ونتهم به، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أخوكم: أبو محمد العدناني الشامي

المتحدث الرسمي للدولة الإسلامية في العراق والشام

في التاسع من شعبان الأغر لعام ١٤٣٤ من الهجرة النبوية.